المشروعات الزراعية(*)

إن معظم البلدان الخارجية حتى تلك التى تحتل الزراعة فيها الرتبة الثانية تنفق الملايين من الجنيهات سنوياً فى إنماء الثروة الزراعية . فليس غريباً فيما يختص بمصر — وهى التى ترتكز ثروتها القومية على الزراعة — ألا يتجاوز المال المخصص لها فى الميزانية نصف مليون جنيه . وإن بدا أن ما يصرف من ميزانيتها على الزراعة يفوق هذا المبلغ فإن الفرق هو إيراد صاف من إيراداتها .

الثروة النباتية والحيوانية

ثم قال معاليه : إن أول ما فكرت فيه منذ توليت وزارة الزراعة هو العمل على زيادة الثروة النباتية — وهى التى أمامها مجال واسع للنماء بحيث تزيد فى الرخاء وذلك بتطبيق الأساليب الزراعية الحديثة ومقاومة الآفات الزراعية مقاومة فعالة لأن البلاد تفقد بسببها جزءاً كبيراً من إنتاجها . ثم رأيت أن الثروة الحيوانية لا تقل أهمية عن الثروة النباتية إن لم تكن تعادلها ، وإن يد الإصلاح لم تمتد إليها فيما مضى على حين معظمها قد يكون كل ما يملك الفلاح الصغير فأى تحسين يزيد من إيرادها . يعود على ذلك الفلاح الصغير الذى هو فى مسيس الحاجة إلى زيادة دخله .

الصناعات الزراعيـــة

ولقد هالنى عند ما أحصينا الأيام التى يعمل فيها العامل الزراعى ، إنها لا تتجاوز ثلث العام وأنه يمضى الثلثين عاطلا لذلك فكرت — علاجاً لهذا الوضع الشاذ — فى إدخال الصناعات الزراعية الريفية ونشرها ليفتح للفلاح

(*) تصريح لمعالى مصطفى نصرت بك وزير الزراعة أدلى به إلى مندوبى الصحف يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤ بالاسكندرية .

الصغير باب جديد للرزق لا يستهان بما يدره عليه وليكون نواة للمشروعات الصناعيـة فى مصر . وأن تقضى بذلك على الرأى القائل بزيادة أجرة العامل الزراعى لتحسين حاله لأن هذه السياسة من شأنها رفع نفقات المعيشة على كل الطبقات ويصعب منافسة الحاصلات المصرية للحاصلات الأجنبية فى الأسواق الخارجية .

قانون الإصلاح الزراعى

فهذه النواحى الثلاث هى التى حدت بى إلى استصدار قانون الإصلاح الزراعى وهو الدستور الزراعى للسياسة الزراعية المستقبلة .

ولقد فرغنا من تقسيم مناطق القطر جميعاً . وعينا الموظفين فى مناطق الوجه البحرى ، وسنبدأ بالوجه القبلى فى العام القادم إن شاء الله . وليس هذا كل ما فى القانون بل إنه بدايته وقد نفذناها بقدر ما سمحت به الاعتمادات المالية .

وللقانون نواح متعددة أخرى تحمل كل منها معنى الإصلاح بأوسع معانيه . ولقد كان من أثر هذه الخطوة البدائية الصغيرة والتى لم يمض على تنفيذها أكثر من أربعة أشهر ما لمسه الجميع من تحسن محصول الذرة والقطن بفضل الحقول الإرشادية التى نشرناها فى البـلاد ومقاومة النطاط وثاقبات الذرة والمن التى كانت تفتك به فتكا ذريعاً فى الأعوام السابقة ، وعدم ظهور قفس دودة القطن إلا فى القليل النادر ، فى مناطق الوجه البحرى ، وليس أدل على نجاحنا فى مقاومتها بالوجه البحرى من أن الفقس كان فى الوجه القبلى هذا العام أكثر منه فى المناطق الشمالية وهذا على عكس ما كان يحصل عادة فى الأعوام السابقة — مما يدل دلالة لاشك فيها على أن الخطوة الأولى لتنفيذ القانون قد عادت بأحسن النتائج التى تبشر بالخير إن شاء الله .

وقد بدأنا بخطوة ثانية ، هى تأليف مجالس المجموعات الزراعية ليكون للريف رأى عام زراعى ولنشرك الزراع معنا فى توجه الإصلاح والتعاون على التنفيذ

أما النواحى الأخرى التى يرمى إليها القانون ، فهى حجر الزاوية ، إذ أنها تحمل كل الأغراض المنشودة . وأذكر منها إقامة الحقول النموذجية وإنشاء المساكن للموظفين تيسيراً لهم لأن يعيشوا وسط الريف فى راحة لاتشغلهم معها شئون الحياة عن القيام بواجبهم . وكذلك المنشئات الخاصة بمعامل الصناعات الزراعية الريفية ومآوى الطلائق الممتازة ومستشفيات الحيوانات المريضة وصالات الاجتماعات . وهذا كله سنقوم به تدريجاً بقدر ما تسمح به الحالة المالية . وقد أدرجناه ضمن مشروعنا للسنوات الخمس .

الزراعة ومؤتمر الأغذية

إن المبادىء التى قررها مؤتمر الأغذية والزراعة فى هوت سبرنجز بالولايات المتحدة تتجه إلى تغييرات رئيسية فى السياسة الزراعية فى العالم . ومن بين هذه المبادىء ما يتصل بحماية الحاصلات الزراعية من التغييرات الفجائية فى الأسعار . وأن يكون فى متناول جميع الطبقات الفقيرة الحصول على المواد الكافية للغذاء . أما الطريق الذى رسم لذلك ، فهو العمل على تشجيع إنتاج الحاصلات الزراعية بأقل النفقات . وأن يزرع كل محصول فى الأقطار التى تعد أوفر وأرخص إنتاجاً . وعندى أنه إذا نفذت هذه السياسة بعد الحرب فلن يكون للقمح مستقبل فى مصر بعد الحرب ما دمنا نستطيع الحصول عليه بأثمان أقل بكثير من تكاليف إنتاجه عندنا .

لذلك تتجه سياسة الوزارة الآن إلى إنتاج الحاصلات التى لا يمكن منافستها والتى امتازت بها مصر على سائر بلاد العالم . وأولها القطن طويل التيلة الذى ذاعت شهرته فى كل دوائر العالم الصناعية ونحن نعمل دائبين على تحسينه بجميع الوسائل الفنية . ولم يفتنا التفكير فى تنويع الإنتاج بإدخال حاصلات جديدة أو تحسين حاصلات ثانوية قائمة الآن ، ما دامت التجربة تسفر عن صلاحيتها للأغراض الاقتصادية والغذائية .

وقد شعر مؤتمر الأغذية شعوراً عميقاً بضرورة توفير الغذاء للطبقة الفقيرة وعالج هـذه المشكلة علاجاً جديراً بأهميتها وخطورتها . وإنى أذكر لكم على سبيل التحدث بنعمة الله أننى فكرت فى هذا كله قبل أن يتخذ المؤتمر قراراته إذ بدأت بوضع مشروع الإصلاح الزراعي فى الوقت الذى كان المؤتمر فيه معقوداً .

أسأل الله أن يهب أغنياءنا قلوباً رحيمة تحس أن الفلاح الصغير الذى يعمل لينتج لهم ، جدير بكثير من الرعاية ، وفى حاجة إلى تحسين حالته المعيشية » .